

مجلَّة الواحات للبحوث والدراسات ردمد 7163 - 1112 http://elwahat.univ-ghardaia.dz

نحو تجريم ظاهرة الغش في الامتحانات عبدالحليم بوقرين

قسم الحقوق ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة عمار ثليجي الأغواط- الجزائر hmessaouda7@gmail.com

<u> الملخص</u>-

نحو تجريم ظاهرة الغش في الإمتحانات موضوع أردنا من خلاله تسليط الضوء على ظاهرة استفحلت في المجتمع الجزائري، ومست مختلف شرائحه، ظاهرة كانت قبل سنوات قليلة أمرا مستهجننا وفعلا منافيا للأخلاق والقيم، لتصبح اليوم أمرا عاديا يأتيه الكبير والصغير، المثقف ومحدود المستوى العالم والجاهل.

ونظرا للأبعاد الخطير لهذه الظاهرة كونها تساهم في إنحطاط مستوي التعليم وتمس بمصداقية مؤسسات الدولة، كان لابد من إعادة النظر في المنظومة القانونية التي تحكمها، وإيجاد الحلول الوقائية التي تحول دون وقوعها، والردعية للحد منها ومكافحتها.

Summary -

criminalizing the phenomenon of cheating in exams criminalizing the phenomenon of cheating in exams we wanted subject from which the light on the phenomenon took root in Algerian society, and affected different segments, the phenomenon was a few years ago is actually disapproving and unethical and values become commonplace, it's getting old and young, educated and limited the level of science and ignorant today.

Because of the dangerous dimensions of this phenomenon as affecting the credibility of state institutions must be re-examination of the legal system governed by, and to find preventive solutions that prevent their occurrence, and deterrence to reduce and control.

مقدمة –

"من غشنا فليس منا" أهكذا قال عليه الصلاة والسلام، مُنبها إلى أن الغش من الصفات الدنيئة التي تتعارض مع القيم والأداب العامة، وتضر بالمجتمع وتزعزع الثقة فيه، لكن للأسف الشديد تفشت هذه الظاهرة حتي كادت تصبح عملا مألوفا بين الناس، ولا خير دليل على ذلك من المشاهد التي رأينها يوم إجراء إمتحانات البكالوريا في السنوات الأخيرة أن لقد وصل الأمر إلى حد أن المؤتمن على المراقبة هو من يدعوا ويساهم في الغش، ومن هنا كان لزاما أن نرفع القلم ونطالب بتجريم هذه الأفعال فهي ليس أقل خطورة من الجرائم الأخرى، كون تسريب موضوع إمتحان قد يتسبب في حدوث إضطراب في الأمن العام، بل إله يمس الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

ومن الأسباب التي دفعتنا للكتابة في هذا الموضوع هو مشاركة أغلب الأسر في عمليات الغش، وكأن الامر أصبح مباحا شرعا وقانونا، ورغم إنعدام المراجع القانونية فيه إلا أننا حاولنا تسليط الضوء بنوع من التحليل على لنصوص القانونية المنظمة لهذه الظاهرة، ومن هنا تبرز الإشكالية التي نحاول الإجابة عنها في هذه الورقة والتي تدور حول مدى فعالية النصوص المنظمة لظاهرة الغش في الإمتحانات؟ وما هي أهم الحلول المقترحة للوقاية والحد منها ؟.

وسنحال الإجابة عن هذه الإشكالية في مبحثين :

المبحث الأول: دوافع تجريم ظاهرة الغش في الإمتحانات

المبحث الثاني: الحلول المقرحة للحد من ظاهرة الغش في الإمتحانات

⁻ رواه مسلم من حديث أبي هريرة، الحديث رقم 102 كتاب الإيمان باب قول النبي صلي الله عليه وسلم من غشنا فليس منا، طبعة دار الرشيد باب الواد الجزائر، ص 67.

²⁻ ففي دورة البكالوريا السنة 2013، عنونت إحدى الصّحف صفحتها الأولى بعنوان" الغشّ يُسمّم البكالوريا "، بعد اكتشاف حالة غشّ جماعيّة تورّط فيها 10000 مترشّح في اختبار الفلسفة، تسبّبت في احتجاجات المترشّحين والأولياء، وقد بلغ عدد حالات الغشّ الثابتة 3180 بحسب مدير الدّيوان الوطنيّ للامتحانات والمسابقات.

المبحث الأول: دوافع تجريم ظاهرة الغش في الإمتحانات

إذا وصلت بعض الأفعال الضارة إلى حدود الظاهرة فإنه لا مناص من تدخل القانون الجنائي لوضع حد لها، والغش في أيامنا هذه يكاد يكون فعلا مباحا لتفشيه بين الناس، ومن هنا يثار التساؤل عن سبب تقبل المجتمع لظاهرة الغش مع أنها مخالفة لقيمنا وأعرافنا، وعن العوامل التي ساهمت في إنتشارها ؟.

المطلب الأول: تفشي ظاهرة الغش في الإمتحانات

عندما يصل الأمر إلى حد خروج الأولياء من أجل تغشيش أبنائهم في إختبار البكالوريا، تعلم يقينا أن ظاهرة الغش قد تغلغلت في المجتمع الجزائري، وأكن كيف وصل الأمر إلى هذا الحد ؟.

الفرع الأول: أسباب تفشي ظاهرة الغش في الامتحانات

تري ما لا يرضيك يوم إجراء إمتحانات الباكالوريا أباء أمهات رجال ونساء وحتي شيوخ يرافقون أبناءهم ليس لتحفيزهم وتشجيعهم على إجراء الإمتحان، وإنما لتغشيشهم ... وتسريب الأجوبة إليهم.. الله أكبر.

الشوارع تعج بالناس يتكلون بالهواتف وكأنه يوم الكلام العالمي عبر الهاتف، وحتي الحرم الجامعي أصبح خلية تمد مراكز إمتحان البكالوريا بالأجوبة، ومحلات الآلات الناسخة تحقق ربحا خياليا أيام البكالوريا، فالأسئلة تباع بثمن والأجوبة تباع بأثمان أعلى منها، كيف وصلنا إلى هذا الحال ؟.

هناك عدة أساب ساهمت في إنتشار هذه الظاهرة أنذكرها فيما يلى:

- نقص الوازع الديني.
- تهاون الأشخاص الموكلين بالحراسة أو تواطؤهم في عمليات الغش خاصة في البكالوريا.
 - عدم وجود أعوان أمن بالقرب من مكان الإمتحان.
 - ضعف المجالس التأدييبية.
 - تهديد المترشحين للأساتذة المراقبين خاصة في إمتحانات البكالوريا.

⁻ أنظر أسباب أخرى للغش عند عماد حسين المرشدي، ظاهرة الغش وأثرها على الطالب والمجتمع، مطبوعة جامعية، جامعة بابل العراق، بدون سنة، ص 02 .

- كثرة عدد الطلاب أو التلاميذ في القاعة الواحدة.
- رغبة بعض ادارات المدارس في الحصول على نسب نجاح عالية لمدارسهم 1 .
- بعض أنواع الأسئلة التي تسهل الغش مثل تلك التي تتم عن طريق وضع علامة × في الخانة المناسبة، أو تلك الأسئلة التي يكون الجواب عنها بالأعداد .

وفي المقابل نجد أن هناك بعض الأسئلة تدفع دفعا إلى الغش كونها أسئلة تعجيزية .

تقبل المجتمع لظاهرة الغش، ولعل هذا من اكثر الأسباب التي ساهمت في تزايد ظاهرة الغش خاصة في البكالوريا، فكيف يعقل أن يساهم الأب أو الام في هذا الفعل الدنيء، وقد سألت الكثير من الأولياء عن الدافع وراء قبولهم تغشيش أبنائهم أثناء إجتيازهم الإمتحان الباكالوريا، فكانت الإجابات غير مقنعة

أنظر أسباب أخري للغش عند منعم مسعودي، ظاهرة الغش في الامتحانات، مقال منشور على الموقع التالي:

2015/06/11 تاريخ الإطلاع http://www.maghress.com/midelt/1000103 على الساعة العاشرة ليلا.

عبد الحليم بوقرين عبد الحليم بوقرين

 $^{-\}frac{1}{2}$ ومن بين الأسباب أيضا نذكر:

⁻ عدم الاستعداد الكافي للامتحان.

⁻ الرغبة في الحصول على معدلات أو تقديرات مرتفعة.

⁻ الخوف من الرسوب نتيجة عدم الاستعداد.

⁻ عدم هضم المادة الدراسية بما ينبغي او كرهها أحيانا.

⁻ عدم كفاية الوقت اللازم للإجابة.

عدم الرغبة في الدراسة اصلا.

⁻ عدم تقدير المسئولية من قبل الطالب.

⁻ الإدراك الخاطئ لسلوك الغش في الامتحان.

⁻ التفرقة في معاملة الطلبة من قبل بعض المدرسين.

⁻ عدم معرفة الطالب والعقوبة (الجزاء) في حالة الغش.

ضعف شخصية المدرس.

⁻ عدم ثقة الطالب بنفسه.

بعضها يرجع السبب إلى أوضاع الدولة بصفة عامة، وبعضها إلى عدم الثقة مراكز الإمتحان... بل إن حتي بعض النخبة من المجتمع من وجدته قد تقبل فكرة الغش مكرها على أساس أن الكل يغش، وهي أسباب كلها واهية ومن إيحاء إبليس عليه اللعنة، لأن الحرام إذا عمّ لا يحل... على خلاف ما يعتقد الكثير.

- كما سألت بعض العينات من الطلاب الجامعيين الذين يعملون في إدارات الدولة أو لهم مكانة في المجتمع عند إستدعائهم لمجلس التأديب عن سبب إرتكابهم للغش، فأجاب معظمهم بأنه موظف ولا يريد بالشهادة سوى الترقية أو أنه دخل الجامعة من أجل الرفع من المستوى أو من أجل الإكتشاف لا غير، وقد نسى هاؤلاء أن كل ما بنى على باطل فهو باطل.
 - إستعمال وسائل تقنية حديثة جدا يصعب إكتشافها¹.

الفرع الثاني: تطور أساليب الغش في الإمتحانات

بدخول المجتمع الجزائري إلى عالم الرقمية وحرية الاتصالات خطي خطوة نوعية نحو الرفاهية، وتحسين مستوي المعيشة، لكن ذلك لم يكن ليمر بسلام دون أن تكون آثار ضارة ساهمت في قلب موازين المجتمع الجزائري وطمس مبادئه وتقاليده، إذ لا ينكر أحد التدهور الأخلاقي للمجتمع وذلك بسب عدم الإستعمال اللائق للتكنلوجيا، وخير دليل على ذلك تسخير الوسائل التقنية والرقمية للغش في الإمتحانات، وفيما يلي عينة عن هذه الأجهزة.

سماعة الأذن المتناهية الصغر

هذا النوع من السماعات صغير جدا يدخل داخل الأذن ولا يمكن رؤيته مباشرة، الأمر الذي يصعب عملية المراقبة، ويسهل عملية الغش، لذا يتوجب على القائمين على الحراسة تكثيف عمليات المراقبة .

_

⁻ كإستخدام الهواتف الذكية عن طريق إرسال الرسائل القصيرة ورسائل الوسائط أو استخدام الهواتف الذكية عن طريق إرسال الرسائل القصيرة ورسائل الوسائط أنظر استخدام البلوتوث وذلك بتلقي الإجابات مع أشخاص تم التنسيق معهم مسبقا، أنظر أكثر تفاصيل نبيل ابراهيم الزركوشي، ظاهرة الغش المدرسي ..أسبابه وأنواعه ودوافعه، مقال منشور على الموقع التالي مقال منشور على الموقع التالي http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=344371 تاريخ الإطلاع 2015/06/12



النظرات الذكية



هذه النظرات من أحدث أجهزة الغش فهي تحتوي على سماعة في أطرافها الخلفية، بالإضافة إلى كاميرا في مقدمتها .

أقلام للغش

لقد أصبح للقلم مهام عديدة فبعد أن كان مجرد وسيلة للكاتبة ها هو يساهم بدوره في عمليات الغش، حيث تم تجهيزه بكاميرا وبلوتوث، أو تجهيزه لحمل قصاصات الغش كما هو مبين في الصورة أعلاه.





الساعات الذكية



مع ظهور الهواتف الذكية إنتشرت ظاهرة تحميل الكتب والمطبوعات بداخل ذاكرتها الإلكترونية، ثم الاستعانة بها يوم الإمتحان، لينتقل الأمر بعد ذلك إلى هذه الساعات الذكية والتي تم تزويدها بذاكرة تحميل.

المطلب الثاني: قصور العقوبات المقررة للغش في الإمتحانات

العقوبات المقررة للغش في الإمتحانات سواء على مستوى الجامعة أو على مستوى إمتحانات البكالوريا، أضحت لا تتناسب مع تعدد وتنوع أساليب الغش وصوره الحديثة، لذا نحن مدعوون اليوم أكثر من أي وقت مضي - خاصة في ظل تفشي ظاهرة الغش- إلى إعادة النظر في العقوبات المقررة للغش في الإمتحانات، حتى يتحقق الردع المطلوب.

الضرع الأول: قصور في تفعيل العقوبات المقررة للغش في البكالوريا

الباكالوريا أهم إختبار يمر به المتمدرس في حياته لأنه ببساطة يرسم ملامح مستقبله بشكل كبير، لذلك كان الاهتمام بهذا الإمتحان اكثر من غيره، فوضعت له إجراءات خاصة بدءا بالتوقيت ونوعية الأسئلة وطرق المراقبة والحراسة، وصولا إلى التصحيح وإعلان النتائج والطعن فيها.

ولأنه كذلك فّإن الغش فيه ليس كالغش في غيره من الإمتحانات حيث نجد أن وزارة التربية والتعليم قد فصلت في هذه المسألة وذلك بوضع عقوبات تأديبية متنوعة في حق المترشحين الذين يقدمون على الغش.

أولا: العقوبات المقررة في حالة الغش في البكالوريا

بالرجوع إلى النصوص المتعلقة بمكافحة الغش نجد أنه يعتبر في حالة غش ويقصى لمدة تصل الى 10 سنوات كل مترشح ضبط في إحدى الحالات التالية:

- إحضار أي ألات إتصال مهما كان نوعها (هاتف نقال- ويفي- بلوتوث كتب كراريس- مطبوعات كيس محفظة- حقيبة- أو أي نوع من الحافظات).
- يعرضه إلى التوقيف عن إتمام الامتحان فورا وجود أوراق إجابة أو
 مسودات غير المسلمة في المركز:
 - الإتصال بأي مترشح بالكلام بالإشارة أو الإيحاء.
 - * الحديث مع الحراس حول محتور الاختبار .
 - إثارة الفوضى أو التحريض عليها داخل القاعة أو خارجها .
 - * تغير مكان جلوسه أو تحويل موضع طاولته في قاعة الاختبار.

ثانيا: عقويات صارمة لكنها معطلة

العقوبات المقررة في حالة الغش تبدو صارمة ومغلظة لكنها تعاني من مشكلة واحدة هي التطبيق، ولو كانت حقا مطبقة لما شهدنا مهزلة الغش في البكالوريا بهذا الحجم، ولذلك لابد من وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وإختيار المراقبين بشكل جدي وذي السيرة الحسنة والخبرة والكفاءة، ولما لا إخيار أئمة أو قضاة يشرفون على مراكز الإمتحان، بالإضافة إلى وضع كميرات مراقبة، أو

عبد الحليم بوقرين عبد الحليم بوقرين

أشخاص مندسين بين المترشحين يرفعون تقريرا عن سير الإمتحان، حتي ترجع الى إمتحانات البكالوريا هيبتها وسمعتها المهدورة.

الفرع الثاني: قصور العقوبات المقررة للغش في إمتحانات الجامعة

جاء النظام الداخلي للجامعات ببعض الإجراءات والجزاءات كمحاولة للوقاية والحد من ظاهرة الغش في الإمتحانات، ومن أجل ذلك فإنه يتوجب على الطالب عدم الحديث مع طالب أخر أو إستعمال أية وسيلة إتصال، وفي حالة المخالفة ينذر الأستاذ الطالب إنذارا شفويا في حالة العود يطرد الطالب ويحرر الأستاذ محضر يرسل إلى رئيس القسم.

أولا: العقوبات المفروضة في حالة الغش في إمتحانات الجامعة

ي حالة وقوع حالة غش ي إحدى إمتحانات الجامعة فإنه يتم تكييفها حسب التصنيف الوارد ي النظام الداخلي للجامعة والذي جاء فيه نوعين من الخالفات مخالفات من الدرجة الأولى ومخالفات من الدجة الثانية .

- المخالفات من الدرجة الأولى تضم ما يلي:

- محاولة الغش أو الغش المثبت في الامتحانات " تمرير أوراق المسودة أو أوراق الإمتحان الإمتحان، إملاء، عرض وثائق الإمتحان قصد ترك الزملاء النظر إليها والنظر منها".
 - تعدي لفضى أو حركى تجاه كافة المستخدمين.

عبد الحليم بوقرين

_

 ⁻ كما يتوجب عليهم التقيد بتعليمات المراقب، أنظر المادة 75 و76 من النظام الداخلي
 لجامعة عمار ثليجي الاغواط لسنة 2012.

كما يتوج عليه إحضار بطاقة الطالب، وعدم التأخر عن مدة تزيد عن 15 دقيقة من توزيع الأسئلة، ويتوجب عليه الإمضاء على قائمة الحضور، وعدم الخروج قبل انقضاء 30 دقيقة من توزيع الأسئلة.

وبصفة عامة فأنه بموجب نظام الجامعات يخضع الطلبة لقواعد الآداب العامة والحفاظ على النظام في الجامعة، التي ترتكز على احترام الغير، وحسن المعاملة، والتسامح والحفاظ على ممتلكات وتجهيزات المؤسسة ويجب عليهم بالخصوص احترام القواعد الابتدائية للنظافة والمظهر والتعامل.

- عدم الإمثال للتوجيهات المقدمة من قبل هيئة التدريس أو المكلفين بالأمن.
 - طلب غير مسموح لتصحيح ثان لورقة الأمتحان.

وعند ثبوت إحدى هذه الحالات يتوجب على الأستاذ القائم بالحراسة بكتابة تقرير حول الواقعة بالتاريخ والساعة، مع إرفاقها بالوسائل المستعملة في حالة الغش بالإضافة إلى بطاقة الطالب¹.

ويتولى مجلس التأديب 2 على مستوى القسم النظر في هذه المخالفات عن طريق إستدعاء الطلبة المعنيين، ويمكن للمجلس أن يتخذ إحدى القرارات التالية:

- الإندار الشفهي.
- الإنذار الكتابي ويدرج في ملف الطالب البيداغوجي.
 - التوبيخ ويدرج في ملف الطالب البيداغوجي.
- تمنح العلامة 00 من 20 للطالب الذي ثبت عنده الغش.
 - المخالفات من الدرجة الثانية تضم ما يلي:
 - تكرار مخالفات الدرجة الأولى.
- عرقلة السير الحسن للجامعة بإستعمال العنف والتهديد كل السبل المؤدية إليه والفوضى المنظمة.
 - انتحال شخصیة الغیر والتزویر.
 - المساس باللامة الجسدية والمعنوية للمستخدمين.
 - التزوير إستعمال مزور وتحوير محتوي الوثاق البيداغوجية والإدارية.
 - القذف في حق كافة مستخدمي الجامعة والطلبة.

⁻ نشير أنه يمنع الكلام نهائيا أو الإلتفاة المشبوه أثناء سير الإمتحان، وفي حالة أي حادث أثناء سير الإمتحان يجب تقديم تقرير مفصل عن الحادث يسلم إلى الإدارة، يجب تحرير محضر كل امتحان يجرى.

بحيث يعين $\stackrel{2}{=}$ كل قسم مجلس تأديب يتكون من خمسة أعضاء أما مجلس تأديب $^{-2}$ الكلية فيتكون من 07 أعضاء أنظر المادة 110 من النظام السالف الذكر.

- القيام بسلوك متعمد من شأنه إحلال الفوضى الموصوفة والمساس بالسير الحسن للنشاطات البيداغوجية.
- إتلاف ممتلكات المؤسسة (تكسير الكراسي، الطاولات، الأبواب، النوافذ، الحنفيات وألواح الملصقات ...إلخ).
 - الشتم والكلام البذيء في حق كافة مستخدمي الجامعة.

وبعد قيام الأستاذ القائم على الحراسة بالإجراءات اللازمة والضرورية يتم استدعاء الطلبة المعنيين من طرف مجلس تأديب الجامعة، ويمكن للمجلس أن يتخذ إحدى القرارات التالية:

- الإقصاء من المادة أو الوحدة التعليمية المعنية.
 - الإقصاء من السداسي أو السنة الجارية.
- الإقصاء من السداسي أو السنة الجارية، وعدم إعادة التسجيل في السداسي أو السنة الموالية.
- الإقصاء من السداسي أو السنة الجارية، وعدم إعادة التسجيل في السداسي أو السنة الموالية، وفي كل مؤسسات التعليم العالى.
 - الطرد النهائي من الجامعة 2 .

391

 $^{^{-1}}$ يرأسه مدير الجامعة ويتكون من سبعة أعضاء أنظر المادة 110 من النظام السالف الذكر.

 $^{^2}$ فرنسا وفي سنة 2012 صدر الأمر عدد 640 لسنة 2012 المؤرّخ في 8 ماي 2 الخاص بالإجراءات المتعلقة بالغش في امتحان البكالوريا، وضبط تركيبة اللجنة المكلفة بالبتّ في حالات الغش (رئيس و8 أعضاء منهم طالب وتلميذ) والعقوبات المستوجبة .

وعلى رأي البعض فإن هذه العقوبات تتسم بالتدرّج، إذ تبدأ بالتوبيخ مع تسجيله بالدفتر المدرسيّ، فحجْب كلّ ملاحظة في صورة النّجاح، فتحْجير المشاركة في أيّ امتحان يفضي إلى الحصول على شهادة البكالوريا، أو أيّة شهادة تمنحُها مؤسّسة عموميّة تؤمّن تكوينا ما بعد البكالوريا لمدّة أقصاها خمسُ سنوات، وتحجير الترسيم في أيّة مؤسّسة عموميّة تؤمّن تكوينا ما بعد البكالوريا لمدّة أقصاها خمسُ سنوات... أنظرهادي بوحوش ومنجي عكروت، الغشّ في امتحان البكالوريا التونسيّة، مقال منشور على الموقع التالي http://akroutbouhouch.blogspot.com/2014/05/blog-post_26.html تاريخ الإطلاع 2015/06/09 على الساعة السابعة مساءا.

ثانيا: مظاهر قصور الجزاءات المفروضة في حالة الغش

تزايد حدة الغش في إمتحانات الجامعة وتعدد صوره يجعلنا نتساءل عن مدى فاعلية الجزاءات المفروضة في حالة الغش ؟، وهل الخلل في جسامة هذه الجزاءات أم في عدم تفعليها؟،

بالرجوع إلى المخالفات من الدرجة الأولى نجد أن العقوبات تنحصر في مجرد الإندار الشفوي أو الكتابي التوبيخ، وهي عقوبات لا تتناسب مع فعل الغش المنافي للقيم الإخلاقية، أو التصرفات التي لا تليق بطالب جامعي.

كما أن العقوبات المقررة في حالة الغش من الدرجة الثانية قد لا تفي بالغرض، ومن هنا يتوجب إعادة النظر في هذه العقوبات، عن طريق إضافة عقوبات أخرى مثل الإحالة إلى الدورة الإستداركية في جميع المواد، أو الإقصاء من المادة المعنية، أو تشديد العقوبات في حالة إستعمال الوسائل الحديثة المذكورة سلفا، بالإضافة إلى بعض العقوبات التكميلية الأخرى مثل:

- الحرمان من الدراسات بعد التدرج حتى في حالة الإندار الشفهي.
 - الحرمان من الإستفادة من مزايا الطلبة الأوائل.
 - الحرمان التسجيل في الباكالوريا مرة أخرى.
 - الحرمان من الإنقاض.
 - الحرمان من تمثيل الطلبة.

ثم إن هذه العقوبات لن تكون مجدية إن لم تُفعل وتطبق على أرض الواقع، ولذا يتوجب على الإدارة توفير جميع الوسائل اللازمة للأساتذة من أجل القيام بأعمالهم على أحسن وجه، لأن ما نلاحظه في الواقع هو إحجام الكثير من الأساتذة عن التبليغ عن حالات محققة للغش، لمعرفتهم أن معظم حالات الغش تنتهي بإنذار شفوي، وهو ما لا يحقق الردع المنشود، وقد يرجع السبب أمور أخرى كعدم توفر أعوان الأمن بالقرب من مكان الإمتحان ..إلخ ، كما أنه في كثير من الأحيان لا يتم عقد هذه المجالس لسبب أو لآخر، خاصة عند تدخل المنظمات الطلابية التي قد تضغط في سبيل عدم تحقق ذلك.

المبحث الثاني: الحلول المقرحة للحد من ظاهرة الغش في الإمتحانات

لن يستقيم الظل والعود أعوج، إذا أردنا أن نصل إلى حل لمعضلة الغش فلا مناص من معالجة المشكلة من جذورها وإيجاد الوسائل والوقائية اللازمة لتفادي حصولها، ثم لا بد من الضرب بيد من حديد عند حصولها.

المطلب الأول: الحلول الوقائية لظاهرة الغش في الإمتحانات الضرع الأول: ضرورة المعرفة التامة بسلوكيات الغش

من خلال تجربتنا في الحراسة على مستوي الجامعة تكونت لدينا خبرة بسيطة يمكن من خلالها معرفة السلوكيات الدالة على الغش، وسنحاول فيما يلى وضعها على شكل نقاط.

- بروز مظاهر القلق والاضطراب على وجه التلميذ أو الطالب ويظهر ذلك في كثرة حركته والالتفات يمينا وشمالا وعدم الجلوس باعتدال وعدم الاستقرار بصفة عامة.
- التركيز بالنظر على الأستاذ أو المعلم الحارس لترقب غفلته والتفاته الى جهات أخرى أو اهتمامه بأمر معين.
- كثرة طرح الأسئلة والإستفسارات على الأساتذة أو المعلمين المكلفين بالحراسة حول بعض الأسئلة، أو المصطلحات غير المفهومة أو حول الوقت.
- وضع الهاتف النقال أمام الطالب والنظر إليه يوحي بأنه يستعمله في الغش.
- الإحتفاظ بأكثر من ورقة مسودة بهدف إستخراج أوراق مشابهة لها
 معدة سلفا بينها حتى لا تلفت الانتباه¹.

⁻ أو تعمد إفساد أوراق المسودة وأوراق الامتحان ومطالبة الحراس بتغييرها من حين لأخر وبشكل متكرر بهدف تشغيلهم وتغيير وضعياتهم من خلال تنقلهم بين الصفوف وبالتالي افساح المجال لهم أو لزملائهم للقيام بعملية الغش... أنظر دراسة حول ظاهرة الغش في الامتحانات وأثرها على المنظومة التربوية، على الموقع التالي http://www.djelfa.info/vb/showthread.?t=983997

- كثرة مطالبة زملائهم بتسليم قلم أو مسطرة أو آلة حاسبة .. بإذن من الأستاذ أو المعلم الحارس، ليقوم خلالها بإلتقاط بعض الأفكار أو المعلومات أو لتمرير بعض الإجابات.
- التظاهر بأنهم يفكرون في الأجابة عن طريق النظر الى الحائط أو السبورة، وفي الحقيقة أن أعينهم مركزة على أوراق زملائهم الجالسين أمامهم لالتقاط بعض المعلومات خاصة في مدرجات الجامعة أو عندما يكون هناك اكتظاظ داخل القسم.
- الكتابة بسرعة وبدون توقف وهو أمر يوحي بأن الطالب يضع سماعات للأذن وخاصة عن الطالبات، وما يساعدهم في ذلك هو إرتداء الحجاب.
- محاولة التستر وراء زملائهم أو يقومون بوضع اليد على الخد لإخفاء الشفتين من أعين الحراس للاتصال بصوت خافت مع الذين يقربونهم، وحينما يقترب منهم بعض الحراس يتظاهرون وكأنهم يتكلمون مع أنفسهم أ.

الفرع الثاني: ضرورة إتخاذ بعض التدابير اللازمة

لتوفير جو خال من الغش يتوجب على الإدارة والمراقبين ما يلى:

- تجنب وضع عدد كبير من الطلبة أو التلاميذ في قاعة واحدة.
- ضرورة التباعد بين أماكن جلوس الطلبة أو التلاميذ لتجنب الغش.
 - ضرورة توفير أعوان أمن يتواجدون بالقرب من مكان الإمتحان.
 - ضرورة تحرك المراقب بين أرجاء القاعة أو المدرج.
- ضرورة مراقبة الطاولات للتأكد من عدم وجود كتابات عليها، كما يجب مراقبة الأدراج وحتى الحيطان والمدافئ...
- ضرورة توخي الحدر عند وضع الأسئلة وذلك بتجنب الأسئلة التي
 تكون الإجابة عنها بوضع علامة، أو على شكل نقاط.
 - ضرورة توفير الهدوء بالقرب من مكان الإمتحان.

⁻ أنظر حلول أخرى عند أسامة ماهر حسين، تصور مقترح للحد من ظاهرة الغش الإلكتروني في الإمتحانات المدرسية، المركز القومي للإمتحانات والتقويم المدرسي، 2013، ص 07.

- ضرورة التعامل مع الغشاشين بحزم وبدون إنفعال أو عنف أو حتي الصوت المرتفع لأن ذلك قد يخل بحسن سير الإمتحان.
- ينصح بحمل ورقة وقلم أحمر لكتابة إسم ولقب كل طالب يحتمل أنه يريد الغش.
- ينصح بعزل الطلبة الذين تظهر عليهم علامات تدل على إحتمال إرتكاب للغش، إما بتغيير أماكنهم أومن الأفضل تغيير أماكن من حولهم.
 - ضرورة تزويد قاعات الامتحان بأجهزة عازل الاتصالات أو التشويش.

بالنسبة لإمتحانات البكالوريا بصفة خاصة فإننا ندعوا إلى ما يلي:

- ضرورة إشراك الأمة أو القضاة في عملية المراقبة
- ضرورة تجهيز القاعات بكاميرا مراقبة وكذا أجهزة عازل الاتصالات
 - منع إدخال أي وسيلة إتصال.
 - ضرورة تفتيش المترشحين قبل الدخول.

بالنسبة للطلبة والتلاميذ ندعوهم إلى ما يلي:

- هناك طريقة فهم وحفظ سريعة تتمثل في تلخيص المحاضرات على شكل أفكار ثم التعبير عنها بإستعمال الكلمات المفتاحية وهي الكلمات التي يركز عليها الأستاذ المحاضر ، لهذا ننصح بتجنب حفظ كل ما هو مكتوب لأن ذلك فيه إرهاق وهدر للوقت، جمل الربط والتمهيدات والأفكار العامة والمعلومات المتعرف عليها لا تحفظ، إنما تحفظ المعلومات الأساسية والجوهرية أو الأفكار، فالمحاضرة عبارة عن مجموعة من الأفكار فقط.
- ولفهم الموضوع وترسيخه يتوجب على الطالب أو التلميذ محاولة شرح موضوع المحاضرات لزملائه، الذين يدرسون معه أو غيرهم أو حتي إلى أفراد عائلته، لأن ذلك يساعد الطالب على إيجاد أسلوب لفهم أو حفظ الأفكار وبالتالي تترسخ لديه.
- يتوجب على الطالب تجنب الجلوس بالقرب من الطلبة المعروفين بإستعمالهم للغش.
 - تجنب العبث بالهاتف أو الإلتفات أو الكلام غير المبرر.
 - يتوجب على الطالب التجاوب مع الأستاذ المراقب.

الفرع الثالث: بعض التجارب في التشريعات المقارنة

في سبيل مواجهة ظاهرة تفشي الغش في الإمتحانات عمدت كثير من الدول إلى تعزيز ترسانتها القانونية، ووضع آليات وقائية ورقابية في محاولة للحيلولة دون إستفحال هذه الظاهرة، وفيما يلى أمثلة عن ذلك:

في الصين عمدت السلطات التربوية إلى توظيف أعوان شرطة لمراقبة المترشّحين، بالإضافة إلى استعمال أجهزة المراقبة والتشويش على الاتّصالات وأجهزة كشف المعادن، بل وصل الأمر إلى حد إستعمال طائرة صغيرة مزودة بكاميرا للكشف عن محاولات الغش.

هناك طريقة فريدة من نوعها تم اللجوء إليها في دولة ساحل العاج أو الكوت دي فوار تتمثّل في انتداب مراقبين في هيئة مترشّحين للامتحان، ليتمكّنوا من دخول القاعة مُتَخفّين تحت تلك الصّفة، وليرفعوا، في نهاية الامتحان، تقارير تشمل سلوك إدارة المركز والمراقبين والمترشّحين .

أما في دولة الدانمارك فقد سمحت السلطات المعنية باستعمال الإنترنت أثناء الامتحان، على سبيل التجريب، واستعمال طريقة تقييم تقوم على التفكير والبحث واستعمال المعلومات في إطارها الصّحيح "، مع أخذ بعض الاحتياط كَمنع البريد الإلكترونيّ، وقد انطلقت التجربة في بعض المؤسّسات سنة 2010، وشملت 1300 مترشّح، وفي سنة 2011، تمّ تعميمُها على كلّ المؤسّسات تقريبا أ.

هذا وقد فضلت بعض الدول اللجوء إلى الحلول الردعية لمواجهة تفشي ظاهرة الغش، وهو موقف المشرع المغربي الذي نص في مشروع قانون العقوبات

⁻ أنظر نماذج ودراسات أخرى عند، لطيفة حسين الكندري، ظاهرة الغش في الاختبارات أسبابها وأشكال، بحث ممول من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت، 2010، ص 11.

على عقوبات سالبة للحرية وغرامات في كل من ثبت في حقه الغش أو ساعد عليه أ.

المطلب الثاني: الحلول الردعية لظاهرة الغش في الإمتحانات

هل يمكن تجريم الغش في الإمتحانات؟، سؤال شغل بالي وتفكيري مدة من الزمن، ليس لأن الغش لا يستدعي التجريم أو لأن الغش ليس بالأمر الخطير بل بالعكس، ولكن لأن هذه الظاهرة لم تكن منشرة كما هو الحال عليه في هذه الأيام بالإضافة إلى الخصوصية التي تحضي بها إمتحانات البكالوريا وحرمة الحامعة.

كإجابة سريعة دعونا نقول أن القانون الجنائي يتدخل بالتجريم والعقاب لحماية المصالح الجوهرية للمجتمع، وها هي ظاهرة الغش تضرب قيم المجتمع الجزائري بعرض الحائط، وتهز من مصداقية مؤسساته وأفراده، ومن هنا يكون التدخل الجنائي مطلبا جماهريا وغاية ملحة.

الفرع الأول: مدى إمكانية تكييف الغش في الإمتحانات كجريمة

الحقيقة أن المشرع لم يجرم الغش في الإمتحانات وإنما حاول مواجهته ببعض العقوبات التأديبية، التي أشرنا إليها سلفا، أما عن وجود خاص فلا يوجد.

وقد كانت فرنسا من الدّول السبّاقة للتّشريع في مجال مواجهة الغشّ في امتحان البكالوريا حيث نجد قانون 23 ديسمبر 1901 وهو يعتبر من أقدم القوانين وأقرّ عقوبة تصل السّجن لمدّة ثلاث سنوات، وتسليط خطيّة ماليّة مرتفعة (10.000 فرنك) على مُرتكبى الغشّ .

وق سنة 2012 صدر الأمر عدد 640 لسنة 2012 المؤرّخ في 3 ماي 2012 الخاص بالإجراءات المتعلقة بالغشّ في امتحان البكالوريا، وعاقب أمّا على حضور شخص مكان المترسّح الأصليّ (انتحال صفة) فذلك يعرّض الفاعلين إلى عقوبة جنائيّة تصل السّجن .

وفي يوم 7 جوان 2013، نُشر أمرٌ بالرّائد الرّسميّ الفرنسيّ يمنح صلاحيات جديدة للجان التأديب، ومنها تمكينُها من سحب الشّهادة من كلّ مترشّح يُكتشف قيامُه بعملية الغشّ، بعد الإعلان عن النتائج... أنظر هادي بوحوش ومنجى عكروت، الموقع السابق .

ولكن بالرجوع إلى قانون العقوبات وبالتحديد نص المادة 459 نجد المشرع يتكلم عن مخالفة القرارات والمراسيم المتخدة من السلطة العامة، حيث جاء في المادة " يعاقب بغرامة من 30 إلى 100 دج ويجوز أن يعاقب بالحبس من لمدة ثلاثة أيام على الأكثر كل من خالف المراسيم والقرارات المتخدة قانونا من طرف السلطة الإدارية، إذا لم تكن الجرائم الورادة بها معاقبا عليها بنصوص خاصة".

هذا هو النص الوحيد الذي يمكن تكييف فعل الغش على أنه جريمة بناءا عليه، ومع ذلك يبدوا أن الأمر ليس بهذه السهولة، فحتي وإن كان مرتكب الغش يخالف القرارات المتخذة من طرف الجامعة أو من طرف وزارة التربية حسب كل حالة، وبالتالي يدخل ضمنيا في مضمون المادة، لكن مبدأ الشرعية الجزائية قد لا يتناسب مع هذا الطرح وذلك من عدة نواحي نذكر من بينها:

- أن المشرع ذكر مصطلح قرارات ومراسيم ولم يذكر تعليمات أو مناشير أو تنظيمات، على إعتبار أن تنظيم مسألة سير الإمتحانات والغش لم يكن بموجب قرارارت كما رأينا، وإنما كان بموجب نظام خاص في الجامعة، وتعليمات صادرة من وزارة التربية والتعليم.
- أن المشرع ذكر في نهاية نص المادة إستثناء وهو عدم العقاب على الأفعال المرتكبة بنصوص خاصة، وهو أمر يمكن أم يفهم من عدة نواحي، ولكن الأمر المؤكد أن التجريم والعقاب لا يكون بنصوص تنظيمية ولعل المشرع يقصد عقوبات تأديبية، إلا أن إستعمال مصطلح جرائم يفهم منه أن لا تكون النصوص التنظيمية تحيل إلى نصوص تجريمية خاصة.
- ولو فرضنا جدلا أن الغش يمكن تكييفه على أساس هذه الجريمة فإن العقوبات المقررة تبدو تافهة، بالمقارنة مع جرم الغش.

الفرع الثاني: الدعوة إلى سن نصوص خاصة تجرم الغش في الإمتحانات

يتوجب على المشرع في ضل تفشي ظاهرة الغش في الإمتحانات أن يسارع إلى سن نصوص خاصة تطال المرتكبين لأفعال الغش، سواء كانوا طلاب أو تلاميذ أو مراقبين أو حتي شركاء مساعدين، وكخطوة أولى سنحاول وضع نصوص نموذجية علها تجد صدى لدي صانع القانون في بلادنا.

نص خاص بجريمة الغش يكون على النحو التالى:

" يعاقب بالحبس من شهرين إلى ثلاث سنوات، وغرامة من 20 ألف إلى 200 ألف دج، كل من يرتكب غشا أو يحاول أن يغش في الامتحانات الجامعية أو إمتحانات البكالوريا أو الإختبارات المهنية، أو مسابقات التوظيف.

ويعتبر غشا كل تبادل للمعلومات كتابيا أو شفويا بين المترشحين داخل مكان الامتحان، أو من خارجه، أو حيازة المترشح على أي مخطوط أو وثيقة لها ارتباط بموضوع الامتحان، أو استعمال آلات أو وثائق غير مرخص بها داخل مكان الامتحان، أو حيازة أو استعمال الوسائل الإلكترونية الحديثة.

تضاعف العقوبات المذكورة أعلاه في حالة إستعمال المترشح للوسائل المتكنولوجية الحديثة في الغش.".

نص خاص بالإشتراك والمساعدة على الغش يكون على النحو التالي:

" يعتبر شريكا في هذه الجريمة ويعاقب بنفس العقوبة الأشخاص الذين يساعدون المترشحين على الغش، عن طريق إرسال الوثائق أو الرسائل الإلكترونية ذات الصلة بموضوع الإمتحان، أو الإتصال بهم لتسريب المعلومات إليهم.

كما يعاقب بنفس عقوبة الشريك كل من يجتاز إمتحان في مكان المترشح."

نص خاص بالغش الصادر من المراقبين يكون على النحو التالي:

" يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 100 ألف إلى 500 ألف على سير الإمتحان الذين يساهمون في الف دج المراقبين والمكلفين بالإشراف على سير الإمتحان الذين يساهمون في عملية الغش بأية طرقة أو وسيلة كانت.".

نص خاص بحالة الغش المنظم يكون على النحو التالي:

"يعاقب بالسجن من خمس سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة من 500 ألف إلى مليون دج كل من يعمل لحساب كيان منظم هدفه تسريب مواضيع الإمتحان أو الحلول أو تسهيل عملية الغش بين المترشحين.".

نص خاص بتسريب مواضيع الإمتحان يكون على النحو التالى:

" بغض النظر عن العقوبات المنصوص عليها في قوانين أخرى يعاقب بالسجن من خمس سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة من 100 ألف إلى 500 ألف دج كل من عهد إليه حفظ مواضيع الإمتحان وقام بتسريبها قبل إنتهاء الإمتحان".

الخاتمة -

الدولة والمشرع والمؤسسات والأسرة والمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام والجامعة..كلنا مدعوون من اجل الوقوف ضد ظاهرة الغش في الإمتحانات، بداء بإستهجان المجتمع والتربية الأسرية والمدرسية مرورا بالتوعية عبر المساجد ووسائل الإعلام والإتصال ومواقع التواصل الاجتماعي والجامعة، وصولا إلى سن نصوص قانونية رادعة للحد من ظاهرة الغش وإسترجاع مصداقية مؤسسات الدولة التربوية والتعليمية.

وبالإضافة إلى الحلول المقترحة التي أوردناها في هذه الورقة نقترح الأخذ بالتجرية المتنهجة في دولة ساحل العاج وذلك بزع بعض المراقبين بين المترشحين في البكارلويا ليرفعوا في آخر الإمتحان تقريرا عن سيره وعن عمل المراقبين هكذا حتى يتحقق نوع من الردع.

في الأخير نسأل الله عزوجل أن يردنا إلى جادة الصواب

قائمة المصادر والمراجع

- الامام أبي الحسين مسلم ابن الحجاج: الجامع الصحيح ، طبعة دار الرشيد باب الواد الجزائر.
 - 2- قانون العقوبات الجزائري المعدل والمتمم.
 - 3- النظام الداخلي لجامعة عمار ثليجي الأغواط.
 - 4- التعليمة الوزارية المتعلقة بالغش في البكالوريا.
- 5- أسامة ماهر حسين، تصور مقترح للحد من ظاهرة الغش الإلكتروني في الإمتحانات المدرسية، المركز القومى للامتحانات والتقويم المدرسي، مصر، 2013.

- 6- لطيفة حسين الكندري، ظاهرة الغش في الاختبارات أسبابها وأشكال، بحث ممول من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت، 2010.
- 7 عماد حسين المرشدي، ظاهرة الغش وأثرها على الطالب والمجتمع، مطبوعة جامعية،
 جامعة بابل العراق، بدون سنة.
 - 8 منعم مسعودي، ظاهرة الغش في الأمتحانات، مقال منشور على الموقع التالي: http://www.maghress.com/midelt/1000103
 - 9- نبيل ابراهيم الزركوشي ،ظاهرة الغش المدرسي ..أسبابه وأنواعه ودوافعه، مقال منشور على الموقع التالي
 - http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=344371
- 10− هادي بوحوش ومنجي عكروت، الغشّ في امتحان البكالوريا التونسيّة، مقال منشور على http://akroutbouhouch.blogspot.com/2014/05/blog− على الموقع التائي post 26.html
- دراسة حول ظاهرة الغش في الامتحانات وأثرها على المنظومة التربوية، على الموقع http://www.djelfa.info/vb/showthread.?t=983997